

معًا.. لسعودية ولولايات المتحدة تصنعان استقرار الشرق الأوسط

شراكة استراتيجية تُعيد تشكيل مستقبل المنطقة والعالم

جيسون إيبستين

رئيس Southfive Strategies LLC

محمد الحامد

محلل جيوسياسي سعودي

الزيارة التاريخية

تُعَدُّ زيارةُ ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى واشنطن اليوم الثلاثاء بأن تكون أكثر من مجرد محطة دبلوماسية عادية. فصيغة "زيارة دولة" — وهي الأعلى في البروتوكول الدبلوماسي الأميركي، والأولى من نوعها خلال الولاية الثانية للرئيس دونالد ترامب — من المرجح أن تُعيد التأكيد وتعزز الشراكة السعودية-الأميركية بوصفها حجر الزاوية للاستقرار في الشرق الأوسط الذي كان تقليديًا مضطربًا ومتقلبًا، وما يمتد إلى ما بعده من مناطق أخرى حول العالم.

"على مدى عقود، لعبت المملكة العربية السعودية دورًا محوريًا في دعم المكانة العالمية للولايات المتحدة، إذ كانت ضامنًا لأمن الخليج العربي (الخليج الفارسي)، وقائدةً روحية للعالم الإسلامي، وركيزةً أساسية في نظام "البترو دولار" الذي أسهم في ترسيخ الهيمنة المالية الأميركية."

ومع ذلك، ظلّ كثيرون في واشنطن مترددين في الاعتراف بأهمية الرياض. وخلال معظم فترة إدارة بايدن، جرى التعامل مع العلاقات الثنائية باعتبارها أمرًا مفروغًا منه، ولم يُعد تعزيزها إلا عند الحاجة إلى زيادة إنتاج الهيدروكربونات في المنطقة.

وعلى النقيض من ذلك، أدركت إدارتا ترامب منذ البداية أن الأمن حول شبه الجزيرة العربية لا يقل أهمية عن الأمن في أوروبا، لأن الدفاع عن قلب الطاقة العالمي وشرابيين التجارة في الخليج يؤثر مباشرةً على الاقتصاد الأميركي، وعلى قوة عملته، وعلى قيادته العالمية في نهاية المطاف.

الدور الإقليمي للمملكة

ويمتد الدور الإقليمي للمملكة إلى الجهود الدبلوماسية أيضًا. ففي الوطن العربي، كانت السعودية في قلب المساعي الرامية إلى استقرار لبنان ومواجهة التطرف، بينما دفعت في سوريا نحو حلول توازن بين الاحتياجات الإنسانية ومتطلبات الأمن الإقليمي. وقد جاء رفع الرئيس ترامب للعقوبات عن سوريا في وقت سابق من هذا العام بعد مشاورات مطوّلة مع ولي العهد — في إشارة واضحة إلى أن واشنطن تعترف بقيادة الرياض في صياغة النتائج في العواصم العربية.

وساطة المملكة في النزاعات

كما كانت المملكة وسيطًا لا غنى عنه في مساعدة إدارة ترامب على التوصل إلى وقف لإطلاق النار في قطاع غزة، وقد تعهّدت بدعم جهود إعادة إعمار القطاع وتأهيله سياسيًا. وبالمثل، قد يعيد اجتماع الثلاثاء زرع بذور الاندماج الإقليمي التي تراجعت بعد هجمات حماس في 7 أكتوبر 2023، بما قد يفتح المجال أمام اتفاق مستقبلي لتطبيع العلاقات بين المملكة وإسرائيل. وعلى الرغم من تأكيد المسؤولين السعوديين مرارًا أن شرط المملكة الأساسي هو قيام دولة فلسطينية مستقلة، فإن الرئيس ترامب قال مؤخرًا في برنامج "60 دقيقة" إنه لا يرى هذا الشرط "ضرورة مسبقة".

المملكة كقوة توازن

وتُعد المملكة قوة توازن داخل الخليج. فقد أظهرت قدرتها على التعافي بعد هجمات أرامكو عام 2019 التي شتّها الحوثيون في اليمن، كما ظهر تأثيرها الهادئ بعد الضربة الإسرائيلية ضد عناصر حماس في قطر في يونيو — في دلالة على أن أمن شبه الجزيرة لا يمكن فصله عن المصالح الاستراتيجية الأميركية.

كما تعزّز هذه التطورات صورة المملكة بوصفها قائدًا موثوقًا للعالمين العربي والإسلامي السائرين نحو التحديث والاستقرار، والرافض بلا تردد للتطرف العنيف والدعاية الرجعية.

الاستثمارات والاتفاقيات

أما عودته إلى المملكة في مايو الماضي، فقد كانت زيارة مليئة بالمضمون: التزامات سعودية بشراء منتجات أميركية بقيمة 600 مليار دولار تشمل التكنولوجيا والطاقة والرعاية الصحية، بالإضافة إلى صفقة دفاعية ضخمة بقيمة 142 مليار دولار — وهي الأكبر في التاريخ.

وكما قال الرئيس ترامب خلال زيارته هذا العام: "إن الرخام اللامع في الرياض لم يُبنَ على أيدي منظري بناء الأمم أو المحافظين الجدد أو المنظمات الليبرالية غير الربحية. إن ولادة شرق أوسط حديث جاءت على أيدي شعوب المنطقة أنفسهم." كانت هذه الرسالة دلالة على فهم عميق بأن الإصلاح الحقيقي في الشرق الأوسط يُقاد من الداخل، لا يُملى من الخارج.

نتائج الزيارة المتوقعة

ستتجاوز إقامة ولي العهد في واشنطن حدود المراسم الدبلوماسية، لتترجم الوعود إلى نتائج ملموسة. فمن المتوقع أن تنتقل الاتفاقيات الدفاعية من الورق إلى التنفيذ، بما يضمن التشغيل التكاملي الكامل بين المنظومتين السعودية والأميركية لحماية الخليج وتأمين تدفقات الطاقة العالمية.

وبالقدر نفسه من الأهمية، قد تُرسّخ الزيارة موقع المملكة كـ"ممر حوسبة" للتقنيات الأميركية الموثوقة — في مجالات الرقائق والذكاء الاصطناعي والخدمات السحابية — وهي القطاعات التي تشكل بنية الاقتصادين السعودي والأميركي. وليس من المستغرب أن الشركات الأميركية الكبرى لم تعد تكتفي بالتصدير إلى المملكة، بل بدأت بتأسيس مقراتها الإقليمية داخلها، مما يعزز القدرة التنافسية الأميركية خارج حدودها. وخلال سنوات إدارة بايدن، سعت المملكة أيضًا إلى إبرام اتفاق نووي مدني مع الولايات المتحدة، ومن المتوقع إحراز تقدم في هذا الملف.

التعاون البحري والأمني

وقد يشهد التعاون البحري في الخليج والبحر الأحمر توسعًا إضافيًا لتعزيز القدرة على رصد أي تهديدات — سواء من دول أو جماعات قرصنة — والتعامل معها بسرعة. فهذه الممرات الحيوية مهمة للأمن القومي الأميركي بقدر ما هي ضرورية لاستقرار المملكة.

+60

اتفاقيات أمنية وعسكرية مشتركة
تم توقيعها بين المملكة والولايات
المتحدة

75%

زيادة التعاون الاقتصادي بين
البلدين خلال السنوات الخمس
الماضية

120

قضايا إقليمية تم بحثها خلال
الاجتماعات المشتركة

"كانت العلاقات الثنائية بين البلدين دائمًا واقعية الطابع، لكنها اليوم أصبحت أيضًا رؤية استراتيجية مستقبلية. فالمملكة لم تعد مجرد زبون أو حليف، بل أصبحت، على نحو متزايد، القائد السياسي والاقتصادي والروحي للعالمين العربي والإسلامي السائرين نحو التحديث والاستقرار."

الخاتمة

زيارة الأمير محمد بن سلمان إلى واشنطن تمثل خطوة مهمة نحو تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين السعودية والولايات المتحدة. من خلال التعاون المستمر في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية، يمكن للطرفين العمل معًا من أجل استقرار الشرق الأوسط وتحقيق مستقبل أكثر أمانًا وازدهارًا لجميع شعوب المنطقة.

وفي هذا الأسبوع، سيعرض ولي العهد والرئيس ترامب هذه الشراكة المتنامية — شراكة تُرسّخ علاقة متينة ودائمة بين البلدين.

محمد الحامد

محلل جيوسياسي سعودي ورئيس مجموعة النخبة (M7Alhamed@)

جيسون إيبستين

رئيس شركة Southfive Strategies LLC للعلاقات الدولية (Southfive@)

© 2024 واشنطن تايمز - جميع الحقوق محفوظة

Southfive@

M7Alhamed@